العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي– نظريا وتطبيقيا–

أ– زقرير عادل –جامعة الوادي–

الملخص:

قد اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن القطاع المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلا في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر أهم وظائف القطاع المصرفي، والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وكما يراها (ROSS LIVINE) ، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر (J. SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي،

الكلمات المفتاحية: التمويل، النمو، القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، مؤشرات التطور.

Summary:

The economic literature interested to examining the relationship between the financial and banking sector and economic growth. The reason for this , that the banking sector is a cornerstone in the development process through basic services performed in the economy , as it works as the pool of financial resources from economic sectors with a surplus and then converted to finance its counterpart with a deficit that will ensure optimal allocation of resources , and monitor the work of companies that borrow from banks , and facilitator for trading , and as a provider mechanism for hedging and risk diversification . It is the roles that are expected to maximize the economic return represented by the height of all the economic indicators both at the partial or total. The aim of this paper is to limit the most important functions of the banking sector, and that lead to economic growth, as seen by (ROSS LIVINE), not to mention trying to limit the most important theoretical studies, which touched upon the relationship of the development of the banking sector to economic growth, which is considered (J. SCHUMPETER) leading her , in addition to addressing the most important empirical studies (experimental), and that came after the revolution in the use of techniques econometrics, which is keen in its entirety to provide empirical evidence on the existence of a causal relationship between the development of the banking sector and economic growth.

Keywords: finance, growth, banking sector, economic growth, development indicators

المقدمة:

قد اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين الجهاز المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلا في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر أهم وظائف الجهاز المصرفي، والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وكما يراها "روس ليفين" (ROSS LIVINE) ، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر "جوزيف شومبيتير" (J. SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك مع إبراز أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات.

أولا – الدراسات النظرية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي:

تستحضر العديد من الأدبيات التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي العمل الريادي لِـ **SCHUMPETER** (1991)، والذي قدم أول بيان مفصلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك. وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي تم استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية. وقد كتب قائلا "يقف المصرفي بين أولئك الذين يرغبون في تشكيل تركيبات جديدة وأصحاب الوسائل الإنتاجية، فهو أساسي لظاهرة التنمية..."[(1)]. وقد اعتقد **SCHUMPETER** (1991) بأهمية الخدمات المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار ومساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار. كما أقر أن من شأن التطور

المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، وتخصيص المواد بكفاءة، والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر. وأكد كذلك أن هذه الآثار يمكن أن تخلق إطارا اقتصاديا كليا مواتيا للنمو الاقتصادي القوي. [2]

وعلى الرغم من هذا، تجاهلت النماذج النيوكلاسيكية للنمو دور البنوك في النمو الاقتصادي لفترة طويلة. وعلى وجه الخصوص Solow(1956) وSwan(1956) اللذين تجاهلا النظام المالي ودوره المحتمل[3]. وقد رأينا سابقا تركيزهما على عنصر التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي محفز على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق يتم عرض دراسة GoldSmith (1969)، والتي تعد انطلاقة الدراسات في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة McKinnon (1973) وShaw (1973) وذلك كما يلي:

1. **GoldSmith (1969):** والذي سعى في دراسته التي جاءت بعنوان "الهيكل المالي والتنمية"إلى بلوغ ثلاثة أهداف وهي[4]:

أ. توثيق كيفية عمل الهيكل المالي (خليط الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين) في التغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي. ومن ثم تتبع أثر تطور هيكل النظم المالية الوطنية في التطور الاقتصادي.

ب. تقييم أثر التطور المالي الإجمالي – الكمية الإجمالية ونوعية الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين– على النمو الاقتصادي. ومن ثم، محاولة الإجابة على السؤال: هل يمارس التمويل تأثيرا سببيا على النمو الاقتصادي؟

ج. تقييم ما إذا كان الهيكل المالي يؤثر على سرعة النمو الاقتصادي؟ هل تؤثر وظائف خليط الأسواق والوسطاء الماليين في الاقتصاد على التنمية الاقتصادية؟

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، قام GoldSmith (1969) بجمع بيانات من 35 دولة خلال الفترة 1960–1963، وتشمل هذه البيانات قيمة أصول الوسطاء الماليين كحصة من الناتج الوطني. وقد افترض أن قطاع الوسطاء الماليين يرتبط ارتباطا إيجابيا مع وفرة ونوعية الوظائف المالية التي يعرضها الجهاز المالي نسبة لباقي الاقتصاد. وقد توصل إلى توثيق الارتباط الإيجابي بين التطور المالي ومستوى النشاط الاقتصادي. ومع ذلك كان GoldSmith (1969) غير قادر على تقديم المزيد من الأدلة عبر الدول بسبب عدم وجود بيانات حول تطور

سوق القيم لمختلف دول العينة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد وجهت العديد من الانتقادات لدراسة GoldSmith (1969)، والتي تعرض في النقاط التالية:

أ. صغر حجم العينة (35 دولة فقط) التي أجريت عليها الأبحاث.

ب. غياب التحكم المنهجي في العوامل المحتملة التي يمكن أن تفسر النمو الاقتصادي.

ج. غياب أي تقدير لتأثير التطور المالي على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية.

د. حجم الوسطاء الماليين كمقياس للتطور المالي ليس مؤشرا جيدا بما يكفي على وظائف النظام المالي.

هـ. لم يتم تحديد اتجاه السببية عن طريق ارتباط النظام المالي مع النمو الاقتصادي.

و. وأخيرا، لم يسلط GoldSmith الضوء على مسألة ما إذا كان أو لم يكن لدى الرابطة بين المؤسسات المصرفية والأسواق المالية العاملة في الاقتصاد أثر على النمو الاقتصادي.

وبالتأكيد، فإن مساهمة GoldSmith (1969) مهمة غير أنها ليست كاملة، وهذا أمر مفهوم لأن في ذلك الوقت كان الوضع لا يساعد على دراسة وافية (الأساليب الإحصائية، البيانات، التطورات النظرية ...).[5]

2. **Mckinnon(1973) وShaw (1973):** والذين أكدا في أعمالهما على الدور الحاسم للسياسات الحكومية في تعبئة المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمار. وهما يعتقدان أن كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحققة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبت المال" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو [6]. وفي هذا السياق، فقد حاول الباحثان تحليل أثر "الكبت المالي"، والذي يعني الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة والتدخل الحكومي في أنشطة البنوك، في مجال الادخار والاستثمار، فالكبت المالي يقلل الحافز على الادخار مما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو. وهكذا يفضل كل من Mckinnon وShaw التحرير المالي الذي يسمح بارتفاع أسعار الفائدة مما يشجع الأسر على زيادة مدخراتهم. [7]

وعلى ضوء هذه الدراسات النظرية، وجد حقل جديد من الأبحاث بشأن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في بداية التسعينات من القرن العشرين. والتي تميزت بكونها تطبيقية وباستخدامها أساليب أكثر تطورا.

ثانيا – الدراسات التطبيقية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي:

في هذا الإطار، يتم استعراض أهم الدراسات التطبيقية المنشورة في مجال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي (النظام المصرفي). والتي كانت نتائجها متسقة نسبيا فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للتطور المال على معدل الاستثمار، معدل إنتاجية رأس المال والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

1. **Smith (1991) وBencivenga (1991)** [8]**:** واللذين هدفا إلى إظهار دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ورقتهم البحثية التي جاءت بعنوان "الوساطة المالية والنمو الداخلي"، والتي الغرض منها بناء نموذج أين يؤثر فيه السلوك المتوازن لتنافسية الوسطاء الماليين (البنوك) على تخصيص الموارد بالأساليب التي تكون لها أثر على المعدلات الحقيقية للنمو. بالإضافة إلى توفير توصيف جزئي للحالة التي تنمو فيها الاقتصادات ذات الوسطاء التنافسيين بشكل أسرع من الاقتصادات التي تفتقر إلى مثل هذه المؤسسات. وقد استندا إلى قائمة أنشطة أي بنك:

أ. تقبل البنوك الودائع من عدد كبير من العملاء وتمنح القروض إلى عدد كبير آخر. وبالنسبة لهذين الباحثين، يمكن قانون الأعداد الكبيرة من التنبؤ بطلبات السحب.

ب. تحتفظ البنوك باحتياطات نقدية سائلة لمواجهة طلبات السحب المتنبأ بها.

ج. تصدر البنوك المطلوبات التي هي أكثر سيولة من أصولها الأولية. من خلال توفير السيولة، كما تتيح البنوك أمام المدخرين الكارهين للمخاطر عقد ودائع مصرفية بدلا من الأصول السائلة (غير المنتجة). وهكذا يمكن أن توفر البنوك الأموال لصالح الاستثمار المنتج، ومن خلال الاستغلال حقيقة أن لديها أعدادا كبيرة من المودعين، وبالتالي يمكن التنبؤ بطلبات السحب، تستطيع البنوك أن تقتصد في حيازة الاحتياطات السائلة التي لا تساهم في تراكم رأس المال أو بشكل أكثر تحديد، تخفض البنوك الاستثمار في الأصول السائلة نسبة إلى الوضع في اقتصاد يفتقر إلى وسطاء، حيث يجب على كل فرد يؤمن ذاتيا احتياجاته من السيولة التي لا يمكن التنبؤ بها. وأخيرا، من خلال الحد من

الاستثمارات الرأسمالية الممولة ذاتيا، تمنع البنوك التصفية التي لا لزوم لها لتلك الاستثمارات التي تجد نفسها بحاجة إلى سيولة.

وباختصار، تسمح صناعة الوساطة المالية للاقتصاد بتخفيض جزء من المدخرات التي تمت حيازتها على شكل أصول سائلة غير منتجة، كما تمنع سوء تخصيص رأس المال المستثمر بسبب احتياجاته من السيولة. كما أن الوساطة المالية تغير من تركيبة المدخرات بطريقة مواتية لتراكم رأس المال. ومن ثم، إذا كانت تركيبة المدخرات تؤثر في معدلات النمو الحقيقي، ستميل الوساطة المالية إلى تعزيز النمو.

ومن أجل فهم أفضل لأهمية الوسطاء الماليين (البنوك)، افترض الباحثين حالتين هما:

- **وجود الوسطاء الماليين:** والذي يسمح بتجنب تصفية الاستثمارات وضمان استمرار تمويل المشاريع الاستثمارية.
- **عدم وجود الوسطاء الماليين:** والذي يجبر المدخرين على تصفية أصولهم المستثمرة في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق.

وفي الأخير، توصل الباحثان إلى أن تطور الوساطة المالية سيزيد من معدلات النمو الحقيقي.

2. **King وLivine(1993)**[9]: واللذان حولا تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤية Schumpeter والتي مفادها أن: النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك ضمن دراسة بعنوان "التمويل والنمو: ربما يكون شمبيتير على حق". وقد استخدما بيانات 85 دولة خلال الفترة (1960–1989). وقد بحثا ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي ترتبط بشكل ملحوظ وقوي مع سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية للنمو الاقتصادي، تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة الاقتصاد. ولتحقيق هذا، قاما ببناء مقاييس (مؤشرات) للتطور المالي، والتي تجسدت في أربعة مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين، وذلك على النحو التالي:

- ✓ ***LLI***: المطلوبات السائلة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (كمقياس تقليدي للعمق المالي، الذي يساوي الحجم الإجمالي لنظام الوساطة الماكية الرسمي).
- ✓ ***BANK***: مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بودائع البنوك/ودائع البنوك + ودائع لدى البنك المركزي. (وعلى الأرجح، أن البنوك تعرض أفضل إدارة للمخاطر وخدمات معلوماتية عن الاستثمارات مقارنة بالبنك المركزي).

- ✓ **PRIVATE:** حصة الائتمان الممنوح للمؤسسات الخاصة غير المالية من الائتمان الإجمالي (باستثناء البنوك).
- ✓ ***PRIVY*:** نسبة الائتمان الممنوح للمؤسسات الخاصة غير المالية/الناتج الداخلي الإجمالي.

(بالنسبة للمؤشرين الثالث والرابع استخدما لفحص كيفية توزيع الأصول.

أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي (قياس النمو ومصادر النمو)، فهي:

- ✓ ***GYP*:** معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل.
- ✓ ***GK*:** معدل نمو مخزون رأس المال الداخلي.
- ✓ ***EFF*:** معدل نمو العوامل الأخرى. (التقدم التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري، زيادة عدد ساعات العمل للعامل الواحد...الخ). كإشارة إلى التحسين في الكفاءة.

وفي هذا الإطار قسم الباحثين النمو إلى مكونين معدل تراكم رأس المال المادي وكل شيء آخر. واعتمدا دالة الإنتاج التالية:

$$Y = k^{\alpha}\ x \dots\dots\dots (1)$$

Y : الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

***k*:** حصة الفرد من المخزون الحقيقي رأس المال.

***x*:** المحددات الأخرى لنمو الناتج الفردي.

α: معلمة دالة الإنتاج.

وبأخذ لوغاريتم دالة الإنتاج السابقة وفرق الغلة:

$$GYP = \alpha(GK) + EFF \dots\dots\dots (2)$$

- ✓ ***INV*:** نسبة الاستثمار الداخلي/الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قام الباحثان بدراسة العلاقة بين أربعة مؤشرات مالية وأربعة مؤشرات نمو، وخلاصة النتائج كانت كالتالي:

أ. ارتباط قوي وملحوظ بين مؤشرات التطور المالي – حجم قطاع الوساطة المالية الرسمي نسبة للناتج الداخلي الإجمالي، أهمية البنوك نسبة إلى البنك المركزي، النسبة المئوية لتخصيص الائتمان للقطاع الخاص، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي، مع النمو، معدل تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال.

ب. يمكن التنبؤ بتأثير مؤشرات التطور المالي المحددة سابقا على القيم اللاحقة لمؤشرات النمو الاقتصادي (فحسب الباحثين: عندما تملك الدول مؤشرات تطور مالي مرتفعة نسبيا، سيميل النمو الاقتصادي إلى أن يكون سريعا نسبيا طيلة 10 إلى 30 سنة مقبلة).

كما تتضمن بيانات الدراسة التي قام بها الباحثان أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال. كما لم يجد الباحثان، بأي حال، رابطة بين سياسات مالية معينة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ومن خلال تدابير السياسات الحكومية القابلة للتنفيذ يمكن التأثير على النمو.

وفي الأخير من خلال الأدلة التطبيقية التي تحصل عليها الباحثان، استخلصا أن Schumpeter كان محقا بشأن أهمية التمويل بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

3. Livine (2000)، Looyza (2000) و Beck (2000): [10]واللذان أعدا ورقة بحثية بعنوان: "الوساطة المالية والنمو: السببية والأسباب". والتي تدرس بدقة ما إذا كانت المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي؟. كما تقدم الدليل على أن النظم القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية تحدد التطور المالي. وذلك من خلال دراسة بيانات 71 دولة خلال الفترة 1960– 1995، وقد تضمنت الورقة البحثية بناء مؤشرات للوساطة المالية، وهي:

أ. نسبة المطلوبات السائلة للنظام المالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مقياس نموذجي للنمو المالي وبالتالي الحجم المالي لقطاع الوساطة المالية.

ب. نسبة موجودات البنوك الخارجية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية والبنك المركزي، وهو يقيس مدى تخصيص مدخرات المجتمع من طرف البنوك التجارية مقابل البنك المركزي.

ج. نسبة الائتمان الممنوح إلى الجهاز الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي. وهو مقياس يعزل الائتمان المقدم إلى الجهاز الخاص عن الائتمان المقدم للحكومات والمؤسسات العامة، كما يستبعد الائتمان الصادر من البنك المركزي.

وقد استخدمت الورقة البحثية تقنيات الاقتصاد القياسي، باعتمادها على معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$GROWTHi = \alpha + \beta FINANCE\ i + \gamma [CONDITIONING\ SET]\ i + \varepsilon i \ldots \ldots (8)$$

حيث:

- *GROWTH*: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- $FINANCE$: تتضمن مؤشرات التطور المالي سابقة الذكر.
- $CONDITIONING\ SET$: عامل شرطي للمعلومات، والذي يتحكم في العوامل الأخرى التي ترتبط مع النمو. (على سبيل المثال: حجم الحكومة، التضخم، سوق الصرف السوداء، الانفتاح على التجارة الدولية، الاستقرار السياسي، التحصيل العلمي).

وقد أشارت نتائج الانحدار إلى وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي الأخير، قد فحص الباحثون القنوات التي تؤثر من خلالها مؤشرات تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، والتي تتضمن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وليس من خلال الادخار وتراكم رأس المال. كما كشفوا دور الاختلافات في النظام القانوني لحقوق الدائنين، كفاءة إنفاذ العقود، ومعايير النظام المحاسبي في تفسير الاختلافات في تطور الوساطة المالية عبر الدول.

6. **RIOJA (2004) وVALEV (2004)** [11]: واللذان قدما ورقة بحثية بعنوان: "التمويل ومصادر النمو عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية"، والتي تدرس أثر التطور المالي على مصادر النمو في مجموعات مختلفة من الدول. وذلك من خلال الاعتماد على بيانات عينة ضمت 74 دولة خلال الفترة 1961–1995.

وتعتبر هذه الورقة البحثية امتدادا للدراسة التي قام بها Beck والآخرون (2000)، وذلك بسبب اعتمادها على نفس البيانات، بالإضافة إلى نفس مؤشرات التطور المالي سالفة الذكر[*]. أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي فهي تشتمل:

- نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- نمو مخزون رأس المال.
- نمو الإنتاجية.

وقد قام الباحثان بتقسيم دول العينة من حيث الدخل إلى ثلاثة مجموعات منخفضة، متوسطة ومرتفعة الدخل. ومن ثم تتبعا أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في هذه المجموعات ليصلا إلى النتائج التالية:

- يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول متوسطة ومرتفعة الدخل.
- التأثير على الإنتاجية يكون أوضح في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض.
- يتأثر معدل نمو رأس المال بقوة بالتطور المالي في الدول ذات الدخل المنخفض. على الرغم من أن هذا الأثر يكون محدودا في الدول ذات الدخل المرتفع.

وقد استخلص الباحثان أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل من خلال تراكم رأس المال، في حين أنه في الدول مرتفعة الدخل فإن نمو الإنتاجية يعمل كقناة تأثير، يؤثر عبرها التطور المالي على النمو الاقتصادي.

خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية، تتضح أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في دعم عملية النمو في اقتصادات الدول. وذلك من خلال الدراسات التي تم استعراضها وما احتوت عليه من دلائل تجريبية، والتي تؤكد على أن للنظام المالي وبصورة خاصة الجهاز المصرفي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. وهذا يدعوا إلى التركيز على أهمية وضع استراتيجيات لتطوير هذا الجهاز، والتي تشمل العديد من النقاط منها:

- ✓ مواصلة الإصلاحات المصرفية في الدول التي لا زالت أجهزتها تعاني تأخرا كبيرا في مواكبة التطورات العالمية. بالاضافة إلى دعم الحوكمة المؤسسية، وتطوير الأسواق المالية لتكون معينا للأجهزة المصرفية لدعم النمو الاقتصادي وتمويل الاستثمارات المختلفة.
- ✓ تطوير أداء البنوك وتعزيز إدارة المخاطر داخلها، وتنويع بنية الموارد والاستخدامات لتكون هذه البنوك قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد المختلفة.

(1) TAPEN SINHA**, The Role of Final Intermediation in Economic Growth: SCHUMPETER REVISITED**,Spellbound Publishers, Rohtak, India, 2001,P:65.
(2)Simplice A, Asongu, **Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Meta-analysis**, working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011, ,P : 14.
(3)MOUEZ OUNI, **ETUDE EMPIRIQUE DE LA RELATION ENTRE LE SYSTÈME MONETAIRE ET FINANCIER ET LA CROISSANCE ECONOMIQUE**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des sciences économiques; Université de Neuchâtel, la Suisse, 2011, ,P : 14.
(4) ASLI DEMIRGUC – Kunt , Ross Livine, **FINANCIAL Structure and Economic Growth (ACROSS-COUNTRY COMPARISON OF BANK, and DEVELOPMENT)**, First Mit press edition, USA, 2004, P: 03.
(5) MOEZ OUNI, OP. Cit, PP : 14-15.
(6)ROMANA JIMBOREAN**, La croissance économique et le développement financier; le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale**, septembre, 2004, P : 04. Essy published on web site, http://www.nelutu.net/~moni/ramonasept2004.pdf (consulted in: 15-09-2011)
(7)AKA BROU EMMANUEL, **LE ROLE DES MARCHÉS DECAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion; Université d'Auvergne, France, 2005, P : 15.
(8) Valerie R. Bencivenga; Bruce D. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, The Review of Economic Studies, Oxford University , England,Vol. 58, No. 2. Apr. 1991;PP: 195- 209.
(9) King. R. G et R. Livine, **Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right** , The Quarterly Journal of Economics, Oxford University , England, Volume 108, Issue 3, August 1993 ,PP: 717-736.
(10)ROSS LIVINE et al**, Financial intermediation and growth Causality and causes**, Journal of Monetary Economics 46 (2000), Elsevier Publisher, USA ,PP: 31-77.
(11) FELIX RIOJA – NEVEN VALEV, Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development, Economic Inquiry, Volume 42, Issue 1, January 2004, University of Oregon, USA, PP : 127-140.

* انظر الصفحة رقم من هذا البحث: 10